

قمع طلاب جامعة البوسفور يفاقم خلافات واشنطن وأنقرة

الخارجية الأميركية تندد بانتهاكات تركيا لحرية التعبير



خلال إدارة دونالد ترامب، التي تزامنت مع فترة محاولة الانقلاب في تركيا صيف العام 2016، أفلتت أنقرة من أي عقوبات رغم اعتقال المئات من المعارضين وأنصار حقوق الإنسان، لكن إدارة جو بايدن أوضحت منذ البداية أنها ستعامل مع أنقرة بشكل مختلف.

أنقرة - تحمل إدانة الإدارة الأميركية لحملة القمع التي تقودها السلطات التركية ضد طلاب جامعة البوسفور رسائل مباشرة لنظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ما يفاقم الخلافات بين واشنطن وأنقرة المتوجسة أصلا من إدارة أميركية جديدة تستعديها.

وقوبلت الإدانة الأميركية لانتهاكات الحكومة التركية لحقوق الإنسان باستهجان من قبل السلطات التركية التي وجدت نفسها في مأزق مع أول تصادم مع الإدارة الأميركية الجديدة رغم محاولاتها تخفيف التوتر.

وقالت وزارة الخارجية التركية في بيان الخميس، إنه "لا يحق لأي جهة التدخل في شؤوننا الداخلية"، مؤكدة أن حقوق التجمع والتظاهر وحرية التعبير مضمونة وفقا للدستور.

وأشارت الخارجية التركية إلى أن قوات الأمن ستستمر في أداء واجباتها ومسؤولياتها وفقا للصلاحيات التي يمنحها القانون.

وأضافت أن "الذين يتجاهلون الأحداث في الجامعة وتعامل تركيا مع هذه الأحداث في إطار القانون، ويقومون بإعطاء تركيا الدروس في الديمقراطية وسيادة القانون، ننصحهم بالنظر إلى المرآة، ولا يحق لأي جهة التدخل في شؤوننا الداخلية".

مراقبون يؤكدون أن عهد التغاضي عن الانتهاكات التركية في مختلف الملفات قد انتهى مع نهاية حكم ترامب

ويرى مراقبون في حدة بيان الخارجية التركية إشارة واضحة إلى أن العلاقات بين أنقرة وواشنطن ستزداد توترا في الفترة المقبلة، حيث من المتوقع أن يكون ملف حقوق الإنسان داخل تركيا من أبرز القضايا التي ستتهم بها واشنطن في الفترة المقبلة إضافة إلى التدخلات التركية في عدد من الساحات.

واعترضت السلطات التركية العشرات من المحتجين خلال الأسبوع الجاري، بعدما استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي لتفريق المظاهرات في حي كاديكوي، على الجانب الآسيوي من إسطنبول، حيث تجمع المئات للتعبير عن دعمهم لطلاب جامعة بوزغانتشي (البوسفور).

ويتظاهر المئات من طلاب جامعة البوسفور في إسطنبول ضد تعيين مليح بولو، المقرب من أردوغان، على رأس الجامعة، معتبرين التعيين محاولة من السلطة لوضع اليد على الجامعة.

وإذا كان رئيس جامعة البوسفور يتم اختياره في الماضي عن طريق الانتخاب، فإن أردوغان أخذ على عاتقه تعيين رؤساء الجامعات عقب محاولة الانقلاب الفاشلة في العام 2016 التي أعقبتها سيطرة صارمة على كل المؤسسات.

وأشار الرئيس التركي امتعاض الأوساط الأكاديمية إثر تعيينه لأول مرة عميدا ليجل مكان رئيس جامعة البوسفور

الذي يحظى بشعبية والذي كان قد انتخب قبل أيام قليلة من محاولة الانقلاب. ويتمتع أردوغان، الذي اكتسب سلطات واسعة بعدما أصبح أول رئيس سلطات تنفيذية في عام 2018، منفردا بسلطة تعيين رؤساء الجامعات التي تديرها الدولة، إلا أن الطلاب يطالبون بالحق في انتخاب رئيس جامعتهم.

وقالت الخارجية الأميركية إن الولايات المتحدة تراقب عن كثب المظاهرات السلمية التي تشهدها تركيا احتجاجا على تعيين رئيس جديد لإحدى أبرز الجامعات.

وأضافت الخارجية في بيان ليلة الأربعاء - الخميس "نشعر بالقلق إزاء اعتقال الطلاب وغيرهم من المظاهرين"، مضيفة "حرية التعبير هي عنصر حاسم في الديمقراطية نشطة وفعالة ويجب حمايتها". وتابعت "تعمد المجتمعات المسالمة والمزدهرة والشاملة على التدقيق الحر للمعلومات والأفكار".

وأكدت الخارجية الأميركية أن "الولايات المتحدة تحظى الأولوية لحماية

حقوق الإنسان وتقف جنبا إلى جنب مع أولئك الذين يناضلون من أجل حرياتهم الديمقراطية الأساسية".

وتشهد العلاقات الأميركية التركية تدهورا مع تولى الرئيس بايدن السلطة، لكن هذا التدهور كانت مؤشرات واضحة حتى قبل تسلم الإدارة الجديدة لمقاليدي الحكم.

وكان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن قد هاجم إثر إعلانه عن الخطوط العريضة للسياسات الخارجية، النهج التركي في ما يتعلق بتدخلها في عدد من الساحات في المنطقة إضافة إلى ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويؤكد بلينكن تركيا بأنها حليف استراتيجي مزعوم قبل توليه المنصب، ما يشير إلى أن الحكومة التركية ستواجه ضغوطا كبيرة.

ويؤكد مراقبون أن عهد التغاضي عن الانتهاكات التركية في مختلف الملفات خاصة في ملف الديمقراطية قد انتهى مع نهاية حكم الرئيس الأميركي السابق

قبضة أمنية تصادر الحريات

دونالد ترامب الذي منح الضوء الأخضر لأردوغان للضادي. كما أن تهمة الإرهاب الجاهزة التي تطلقها الحكومة التركية تجاه كل من يعارض سياساتها لم تعد منقعة للدوائر الغربية وخاصة للسلطات الأميركية.

ورجحت شبكة "سي. إن. بي. سي." الأميركية أن تكون العلاقات بين أنقرة وواشنطن في الأعوام الأربعة المقبلة مختلفة تماما عن سابقتها.

ونقلت الشبكة عن مايكل روبين، المسؤول السابق في البنتاغون قوله، إن "النسبة الوحيدة التي جعل العلاقة متماسكة على مدار الأعوام الأربعة الماضية كان العلاقة الشخصية بين الرئيس ترامب مع نظيره التركي أردوغان. ومع رحيل الأول، على أردوغان أن يقلق جدا جدا".

وارجع ذلك إلى عدم وجود نقص في نقاط الصراع بين أنقرة وواشنطن، وهي النقاط التي تكشف المواقف المتعارضة تجاه الجغرافيا السياسية والتحالفات والحكم.

توجس يوناني من خدعة تركية لتفادي العقوبات الأوروبية

أثينا - أعلن رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس، الأربعاء، أن المسؤولين اليونانيين والإتراك سيجتمعون من جديد في نهاية فبراير أو أوائل مارس لإحياء الجهود الرامية لحل خلاف على الحدود البحرية، لكنه حذر من أن تكون المحادثات مجرد خدعة تركية لتفادي العقوبات الأوروبية المحتملة.

والبلدان العضوان في حلف شمال الأطلسي (الناتو) على خلاف في ما يتعلق بعدد من القضايا التي تعود لعقود مضت، ومنها حدود الجرف القاري لكل منهما والتحكيم فوق بحر إيجة وقبرص المنقسمة عرقيا.

وأجرى البلدان العشرات من جولات المحادثات بين عامي 2002 و2016 في مسعى لوضع أساس لمفاوضات شاملة لترسيم الحدود البحرية.

وبعد توقف استمر أربع سنوات، أطله خلاف حول الحقوق المتعلقة بموارد الطاقة في شرق المتوسط العام الماضي، استأنف البلدان المحادثات الاستكشافية في 25 يناير.

وانتهى الاجتماع الذي عُقد في إسطنبول حينها، وكان الجولة الحادية والستين من المحادثات، بعد ساعات قليلة لكن الطرفين قالا إنهما اتفقا على اللقاء مجددا في أثينا.

ومن بين العقبات التي لا تزال تعترض الطريق، القضايا التي يرغب كل طرف في مناقشتها. وتقول أثينا إنها ستبحث فقط ترسيم المناطق البحرية في بحر إيجة وشرق المتوسط، في حين تقول أنقرة إنه ينبغي بحث جميع القضايا بما في ذلك المجال الجوي ووضع بعض الجزر اليونانية.

وتقول اليونان، التي توصلت في الأونة الأخيرة إلى اتفاق بحريين مع إيطاليا ومصر، إنه إذا أخفق الجانبان في الاتفاق فإن عليهما إحالة الخلاف إلى محكمة دولية.

ومع تجاهلها تحذيرات أوروبا، نظمت أنقرة في الأشهر الأخيرة مهمات استكشافية للتفتيش عن الغاز في المياه اليونانية ما تسبب في أزمة دبلوماسية هي الأكبر منذ العام 1996 عندما كان البلدان يدخلان في حرب.

الانقلاب العسكري يقرب ميانمار من فلك الصين

والحزام"، ومنها بناء منطقة اقتصادية خالصة تتضمن مرفأ في المياه العميقة، ومشاريع محطات كهربائية وسدودا للطاقة الكهرومائية، ومد خطوط للسكك الحديدية.

وخصصت السلطات الصينية في الربع الماضي مبلغا قدره 5.5 مليار يورو لتمويل هذه المشاريع، فيما تشكل ميانمار الصين مصدرا مهما للموارد الطبيعية من خشب وغاز طبيعي.

محللون يرون أن الاختلال الكبير حاليا في ميانمار بين الغرب والصين سيزداد حدة بعد الانقلاب العسكري

ولفت أوليفيه غير مدير الأخبار في موقع "كرايسيس24" المتخصص في مسائل الأمن الدولي، إلى أن "لا مصلحة لبكين في انتشار الفوضى في الدولة المجاورة لها" إذ قد ينعكس ذلك على خطتها.

وتطرح تساؤلات أيضا حول القرار الذي ستتخذه اليابان، الشريك الاقتصادي الثالث لميانمار، بشأن مصالحها الكثيرة في هذا البلد، حيث تواصل بناء منطقة اقتصادية اقتصادية كبيرة.

وكانت اليابان من أوائل الذين أقروا بنتائج الانتخابات التشريعية في نوفمبر، في حين يندد العسكريون بـ"مخالفات هائلة" تخللتها.

وأبت أزمة مسلمي الروهينغا الذين فروا بعد عامين بمئات الآلاف للجوء إلى بنغلادش هربا من حملة قمع شديدة شنها الجيش، إلى تدهور صورة البلاد وإبعاد المستثمرين الغربيين.

ومع الانقلاب العسكري الاثنى، من المتوقع أن يتسارع هذا التوجه ويستمر لفترة طويلة. وقال ديفيد ماتيسون المحلل المستقل العامل في ميانمار إن الكثير من الشركات الغربية "سترى أنه لا يمكنها البقاء".

ومما يعزز هذا التوجه تهديد الرئيس الأميركي جو بايدن بفرض عقوبات اقتصادية جديدة، في وقت لا تزال العقوبات القائمة حاليا مصورة ببعض الضباط الكبار دون أن تطل الشركات المرتبطة بالجيش.

وكذلك ينظر الاتحاد الأوروبي في فرض عقوبات جديدة، قد تسدد ضربة شديدة إلى قطاع النسيج الذي كان يشهد انطلاقا قوية.

وفي هذه الأثناء، تواصل بكين توسيع نفوذها. ورات نيكولا أن "الاختلال الكبير حاليا بين الغرب والصين سيزداد حدة". وامتدعت الدولة الآسيوية العملاقة التي تتقاسم مع ميانمار حدودا تمتد على ألفي كيلومتر، عن انتقاد الانقلاب العسكري، فقدمت نفسها في موقع "الجار لودي"، مكتفية بدعوة الأطراف "إلى تسوية خلافاتهم".

وللصين مشاريع بنى تحتية كثيرة في ميانمار في إطار خطتها المعروفة بـ"طريق الحرير الجديدة"، والتي بدلت تسميتها إلى "مبادرة الطريق

السيطرة على مصالحهم الاقتصادية الطائلة". وباستفادته من مناخ اليشم والباقتوت، يجني الجيش أرباحا من شركاته الكبرى الناشطة في العقارات والسياحة والقطاع المصرفي وغيرها.

وفي ظل هذه المصالح، فإن بقاء حزب سو تشي، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، في السلطة بعد فوزه الساحق في الانتخابات التشريعية في نوفمبر، كان يهدد بانتزاع أوراق منه.

لكن السؤال المطروح الآن بشأن مصير الاستثمارات الغربية، فبعدما بقيت ميانمار منبوذة في العالم خلال عقود من الحكم العسكري، ففتح لها أبواب على الساحة الدولية مع حكومة سو تشي الحائزة جائزة نوبل للسلام بعد انتخابات 2015.



انقلاب عسكري يغذي لعبة الاصطفافات

سجن دبلوماسي إيراني بتهم تتعلق بالإرهاب

بروكسل - أصدرت محكمة بلجيكية الخميس حكما بالسجن 20 عاما على

دبلوماسي إيراني متهم بالتخطيط لتفجير اجتماع لجماعة إيرانية معارضة بالبنفي، في أول محاكمة لمسؤول إيراني للاشتباه في ضلوعه في عمل إرهابي بالتعاون مع الأوروبي منذ الثورة الإيرانية عام 1979.

وذكر الادعاء البلجيكي إن أسدالله أسدي، الدبلوماسي المقيم في فيينا، أدين بالشروع في عمل إرهابي بعد أن احبطت الشرطة الألمانية والفرنسية والبلجيكية مخططا لتفجير تجتمع للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية بالقرب من باريس في يونيو 2018.

وقال ممثل الادعاء البلجيكي جورج أونري بوتيه "يؤكد الحكم على أمرين: لا يتمتع أي دبلوماسي بحصانة لإرتكاب أعمال إجرامية... وأيضا مسؤولية الدولة الإيرانية عما كان من الممكن أن يكون مذبحا".

ولم يُسمح للصحافيين والجمهور بدخول قاعة المحكمة، التي كانت تحت حراسة مشددة من قبل الشرطة والسيارات المدرعة، فيما كانت طائرات هليكوبتر تابعة للشرطة تحوم فوقها.

وحُكم على ثلاثة إيرانيين بالسجن 15 و17 و18 عاما على التوالي لضلوعهم في المؤامرة.

وذكر شاهين قبادي المتحدث باسم منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة والمقيم في باريس "ثبت أن النظام الإيراني